

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم (شركة تسويق المحاصيل الزراعية)، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر، مع إعطائه صفة الاستعجال.

مع خالص التحية،،،
مقدمو الاقتراح

د. فلاح ضاحي الهاجري

د. فلاح ضاحي الهاجري
عضو مجلس الأمة

عبدالله فهاد العنزي

شعيب شباب المويصري

أسامة زيد الزيد

سعود عبد العزيز العصفور

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
مع إعطائه صفة الاستعجال

2023/7/10

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإنشاء شركة مساهمة كويتية
باسم (شركة تسويق المحاصيل الزراعية)

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى المرسوم بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
 - وعلى القانون رقم (٩٤) لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات والقوانين المعدلة له،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركة مساهمة عامة كويتية مقرها الكويت باسم " شركة تسويق للمحاصيل الزراعية " غرضها تسويق وبيع المحاصيل الزراعية المحلية.

(المادة الثانية)

- رأسمال الشركة (٥٠ مليون د.ك.)، وتخصص أسهمها على النحو الآتي:
١. عشرون في المائة (٢٠) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.
 ٢. ثلاثون في المائة (٣٠) من الأسهم تطرح للبيع في مزيدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزيدة، ويرسو المزداد على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصاريف التأسيس وعلاوة الإصدار.
 ٣. خمسون في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين.

State of Kuwait



دولة الكويت

ويلتزم من يرسو عليه المزاد وفقاً للبند (٢) بالاكتتاب بجميع الأسهم الزائدة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً للبند (٣) وذلك بالسعر ذاته الذي رسا عليه المزاد.

(المادة الثالثة)

يتم تأسيس الشركة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة.

ويستثنى مجلس الإدارة الأول للشركة المؤسسة من النسبة المحددة لعدد الأسهم التي يجب أن يملكها عضو مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

تتولى الشركة مسئولية شراء المنتجات الزراعية المحلية مباشرة من المزارعين وإعادة تسويقها وبيعها في السوق المحلي، وتصدير الفائض منها إن وجد.

(المادة الخامسة)

يضع أول مجلس إدارة الشركة نظامها الأساسي واللوائح الإدارية والمالية وغيرها من اللوائح اللازمة لنشاط الشركة وذلك خلال ثلاثة أشهر من بداية تأسيس الشركة، ويوضح فيها على وجه الخصوص طريقة عمل الشركة وميزانيتها وهيكلها التنظيمي.

(المادة السادسة)

تلتزم الشركة بتوظيف وتدريب وضمان ما لا يقل عن (٧٥%) من العمالة الوطنية، كما أنها تعفى من جميع رسوم الدولة لمدة خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون، وتمنح الدولة الأراضي اللازمة للمشروع.

(المادة السابعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

**المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإنشاء شركة مساهمة كويتية
باسم (شركة تسويق المحاصيل الزراعية)**

لما كان القطاع الزراعي يمثل أحد مصادر الدخل القومي، كان الاهتمام بحل مشاكله وتفعيل أدائه يمثل أحد الاهتمامات التي يجب توجيه النظر إليها وإيجاد الحلول لها، لما تواجهه من صعوبات ومعوقات، وخاصة مع تزايد الاستيراد، ومزاحمة المنتجات المستوردة للمنتجات الزراعية الوطنية في السوق المحلي، ومن أجل رفع المعاناة عن كاهل المزارعين الذين يتعرضون لخسائر تراكمية فادحة نتيجة عدم توافق أوضاع السوق المحلي في تهيئة المناخ التسويقي الملائم، جاء هذا الاقتراح بقانون بإنشاء شركة مساهمة كويتية باسم شركة تسويق للمحاصيل الزراعية، لتساهم في ربط المزارعين بالسوق المحلي، وتشجيعهم على زيادة الإنتاج وتحسين جودته، ورفع عبء التسويق الذي يعانون منه كثيراً، وذلك بشراء المحاصيل من المزارعين المحليين بشكل مباشر ومن ثم تسويتها وبيعها في السوق المحلي، مما سينعكس على ترسيخ توجهات الدولة في تحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والسعر المناسب لعامة الناس.

فقد نص هذا الاقتراح بقانون في المادة الأولى منه على أن "تؤسس بمقتضى أحكام هذا القانون شركة مساهمة عامة كويتية مقرها الكويت باسم "شركة تسويق للمحاصيل الزراعية" غرضها تسويق وبيع المحاصيل الزراعية المحلية.

ونصت المادة الثانية على "رأسمال الشركة (٥٠ مليون د.ك.)، وتخصص أسهمها على النحو الآتي:

١. عشرون في المائة (٢٠) من الأسهم تخصص للحكومة والجهات التابعة لها.

State of Kuwait



دولة الكويت

٢. ثلاثون في المائة (٣٠) من الأسهم تطرح للبيع في مزيدة علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها في المزيدة، ويرسو المزداد على من يتقدم بالسعر الأعلى للسهم فوق قيمته الاسمية مضافاً إليها مصاريف التأسيس وعلاوة الإصدار.

٣. خمسون في المائة (٥٠%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين. ويلتزم من يرسو عليه المزداد وفقاً للبند (٢) بالاكتتاب بجميع الأسهم الزائدة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً للبند (٣) وذلك بالسعر ذاته الذي رسا عليه المزداد ". وجاءت المادة الثالثة لتحدد ستة أشهر بحد أقصى لتأسيس الشركة من تاريخ العمل بهذا القانون، على أن يحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد إليها القيام بإجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب أول مجلس إدارة للشركة. وتناولت المادة الرابعة الهدف من إنشاء الشركة، والمادة الخامسة مهام أعضاء أول مجلس إدارة للشركة من حيث وضع اللائحة التنفيذية بحد أقصى ثلاثة أشهر ورسم طريقة عملها وميزانيتها والهيكل التنظيمي لها. ولم يغفل القانون أهمية توظيف المواطنين والمواطنات بحيث حدد في المادة السادسة منه على ألا تقل نسبة العمالة الوطنية عن (٧٥%) من إجمالي العمالة، وإعفاء الشركة من جميع الرسوم لمدة خمس سنوات.

الفصل التسريحي السابع عشر دور الادعاء اذون

١١١